

المُعَالَجَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ

لمشكلة التضخم في اقتصاديات النمو

تحمده عبد الحميد ثابت *

المبحث الأول

موضوع الدراسة ، وأسلوب البحث

١/١ طبيعة البحث ، وأهمية الدراسة :

محدودى الدخل ، فتجعل دون حد الكفاية ، بينما يزداد ثراء طبقات أخرى ، دونما جهد منهم ، مما يسبب اضطرابا اجتماعيا ، ويعرقل جهود التنمية ، ويفتت نظم العلاقات الانسانية والتكافلية ، بل وربما امتد التأثير الى علاقة الانسان بخالقه ومولاه ، ذلك آن العدالة فى أوضاع الثروة مظهر كرامة الانسان وعمادها فى الوقت نفسه .

تعتبر مشكلة التضخم من أعقد المشاكل ، التى تواجه الفكر الاقتصادى من حيث تفسيرها ومعالجتها ، اذ بينما نحس التضخم ونلمسه ، ونعانى من آثاره السيئة ، الا أن ثمة حيرة تحيط بنا عند الوقوف على أسبابه ، وتبدو كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حينئذ ، كسلسلة مترابطة الأجزاء على شكل حلقة مفرغة ، يرى كل جزء منها كسبب ونتيجة فى نفس الوقت ، فيضيق تفسير المشكلة فى ظل هذا التسبب الدائرى .

ولئن تنازع تفسير التضخم نظريات متعددة ، وأفكار شتى ، الا أن كلا منها يرجع المشكلة الى جزئية من جزئيات النظام الاقتصادى ، من غير اهتمام بالبيئة التى تكنتفه ، أو نظام الحياة الذى يهيمن عليه ، كما بات واضحا أن البلاد الإسلامية ، وهى فى الغالب آخذة فى النمو ، تأخذ بمناهج وحلول مستوردة ، غريبة على بيئتها ، وتقف وراءها مأرب أخرى وثبت فشلها فى معالجة المشكلة ، فى حين أن فى الاسلام الذى حباها الله به ، وأنعم به عليها ، علاج مشاكلها ، فهو نظام حياة شامل ، ونهج ربانى متكامل ، ولا نزكية فى ذلك ، فذاك أمر فوق طاقة أى انسان ، وخير تزكية هو الأخذ بمنهجه ، وتطبيق نظامه ، ففيه مفتاح كل خير ، وجماع كل بر .

وعلى الرغم من تعدد نظريات تفسير التضخم ، وتباينها فيما بينها ، الا أنها تركز على تحليل المشكلة فى البلاد المتقدمة ، بينما تأخذ المشكلة فى البلاد الآخذة فى النمو ، أبعادا مختلفة ، أثر تفاعل متغيرات بنيانها الاقتصادى والاجتماعى ، مما جعل التضخم لديها يعكس المشاكل الخاصة بها ، ويشمل أنواعا متعددة ، تعصف بالعدالة الاجتماعية ، وتدمر نظام الملكية وتوزيع الثروة القومية ، وتعبث بحقوق المدخرين وقيمة المدخرات ، وتوجه بصورة خاطئة الاستثمارات وتخصيص الموارد ، وتسبب تدهورا فى مستوى معيشة

(*) مدرس مساعد بكلية التجارة جامعة الزقازيق (بنها) .

واذ ذاك تبدو مشكلة التضخم في المنظور الاسلامي ، نتاجا للاختلال البين ، في تطبيق منهج الاسلام ، ونظامه ، فهو يجعل لاقتصاديات المجتمع نظاما متكاملًا ، تتفاعل فيه الجوانب المعاشية بالجوانب الاعتقادية والتعبدية ، ليكون المجتمع كله رجلاً واحداً ، اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر ، لكننا اذا عقدنا مقارنة بين نظام الاسلام في الاقتصاد ، والواقع القائم للبلاد الاسلامية الآخذة في النمو ، لوجدنا الفارق كبيراً ، والبون شاسعاً ، والهوة سحيقة .

لذا فقد آثر الباحث ، أن يتناول هذا الموضوع بالدراسة ، وهو في ذلك يحبو في طريق العلم ، أملاً في جهود اخوان له يعاونون في اكمال المسيرة ، ويسهرون على درب التماس الحلول الاسلامية لمشاكل حياتنا ، راجياً أن يكون هذا الجهد المتواضع ، خالصاً لله سبحانه ، وأن يحقق ما يراد به من خير .

٢/١ أهداف البحث :

يستهدف هذا البحث التعرف على الرؤية الاسلامية لمشكلة التضخم ، وأبعادها وذلك في اقتصاديات آخذة في النمو ، وهي السمة المميزة لاقتصاديات غالب البلاد الاسلامية . هذا الى جانب دراسة المعالجة الاسلامية للمشكلة وآثارها ، وبخث معايير ومتغيرات فعالية الحل الاسلامي للمشكلة في اقتصاديات النمو ، مع دراسة شمولية للنظام المتكامل للحل الاسلامي ، في صورة نموذج ديناميكي مقترح ، وتمحيص الفرصة المتاحة لتطبيق الحل الاسلامي في البلاد الآخذة في النمو من خلال تحليل مجالات وامكانيات التطبيق .

٣/١ خلوص البحث :

تنحصر الرؤية الاقتصادية للتضخم عادة في

منظورين : أولهما يرى التضخم ظاهرة ، موجودة فعلاً ، وتتمثل في الارتفاع المتتالي للأسعار ، والتدهور المستمر في القوة الشرائية للنقود ، والثاني يرى التضخم مشكلة أو عملية - تقف وراءها أسباب - وتمارس دورها في رفع مستوى الأسعار بشكل مستمر ، واذ ذاك يحتاج الأمر الى البحث عن القوى الديناميكية ، والعلاقات التشابكية فيما بينها والتي تؤدي بمستوى الأسعار الى الارتفاع المستمر ، ويركز هذا البحث فحسب على الرؤية الاسلامية للتضخم في المنظور الثاني ، مع دراسة للمعالجة الاسلامية للمشكلة ، في صورة نموذج ديناميكي مقترح .

كما يراعى هذا البحث ، من حيث منهج الدراسة ، وفي عرض المادة العلمية عند كتابته ، أنه موجه الى المتخصصين دون غيرهم ، لذا أغفلت جوانب عديدة عند افراغ البحث في صورة مادة مكتوبة ، اعتماداً على افتراض معرفتها ، لكونها من أساسيات الموضوع ، التي لا تغيب عن المتخصصين .

٤/١ تصميم البحث ، ومنهج الدراسة :

يركز هذا البحث بصورة أساسية على تحليل مشكلة التضخم ، ودراسة المعالجة الاسلامية لها في اقتصاديات البلاد الآخذة في النمو ، بيد أن للاسلام نظامه المتكامل للحياة الانسانية ، وهو يحوى أنظمة ذات علاقات تشابكية ، وتعمل بشكل مترابط ، للوصول بالانسان الى تحمل مسئوليات الخلافة ، وعمارة الارض ، وذلك كما في قوله تعالى : « واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة » (١) . هو أنشاكم من الارض واستعمركم فيها » (٢) ، وما نظام الاقتصاد الاسلامي ، الا أحد هذه الانظمة الفرعية لذا بات موضوعنا أن نأخذ بمفهوم النظم (٣) في بحث مشكلة التضخم في اقتصاديات النمو

(٢)هود / ٦١ .

(٣) من المراجع التي تعالج مفهوم النظم ، انظر :

(أ) د . فريد النجار ، النظم والعمليات التنظيمية والادارية ، الكويت ، ١٩٧٥ .

(ب) د . على السلمي ، تحليل النظم السلوكية ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٧٨ .

ولقد رأى الباحث أن يقوم - بالتعرف على رؤية الاقتصاد الإسلامى للمشكلة وأبعادها ، ومعايير فعالية حلها ، وذلك كله بهدف دراسة الاطار الفكرى للحل الإسلامى للمشكلة فى اقتصاديات النمو ، فى صورة نموذج ديناميكى مقترح .

من المنظور الإسلامى ، فضلا عما يترتب على الأخذ بهذا المفهوم من فائدة تحليلية تدرك علاقات التكيف والتأثير المتبادل للأنظمة الفرعية ، والوقوف على والتنبؤ بمسارات مختلف المتغيرات الاقتصادية والبيئية التى تسبب فى المشكلة .

المبحث الثانى

نحو تقويم اقتصادى اسلامى لمشكلة التضخم فى البلاد الآخذة فى النمو

الإسلام بتجمل الإنسان لهذه المسئولية على وجه دقيق ، ومناطق ذلك ، هو البلوغ والعقل والاستطاعة ، مع مراعاة الرحمة ورعاية المصالح ، وتجنل هذه المعانى السامية فى قوله تعالى :

« واذ قال ربك للملائكة انى جاعل فى الأرض خليفة » (٢) « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » (٣) . « آمنوا بالله ورسوله ، وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٤) . « ثم لتسألن يومئذ عن النعيم » (٥) « والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون » (٦) .

هذا ويرتبط نظام الاستخلاف بمختلف الأنظمة الفرعية الأخرى من خلال علاقات الاعتماد والتأثير المتبادل ، إذ يؤثر نظام الاستخلاف مثلا على نظام التكافل الإسلامى ، فى كيفية إدارة أموال الزكاة والصدقات وفى توفير حد الكفاية ليس للمعوزين فى المجتمع فحسب ، بل لكل أفرادهم ، وفى نفس الوقت فان نظام الاستخلاف ذاته يتأثر بنظام التكافل ، من حيث درجة النجاح فى تحمل الأمانة ، والقيم الأمين الواعى على مسئوليات

١/٢ معالم النظام المتكامل لاقتصاديات المجتمع المسلم :

لا شك أننا - ونحن بصدد البحث عن نموذج ديناميكى للحل الإسلامى لمشكلة التضخم فى البلاد الآخذة فى النمو - نحتاج الى التعرف على رؤية الإسلام لاقتصاديات المجتمع المسلم ، والبيئة المحيطة بها ، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية المختلفة ، المؤثرة فيها .

ووفقا لمفهوم النظم ، فانه يمكن ادراك النظام المتكامل للاقتصاد الإسلامى ، كنظام فرعى من نظام الإسلام الشامل المتكامل للحياة الانسانية ، وفى نفس الوقت يتضمن نظام الاقتصاد الإسلامى عددا من الأنظمة الفرعية ، تعمل معا ، وهى تتمثل (كما هو موضح بالشكل رقم (١)) .

* نظام الاستخلاف :

تنفرد قواعد النشاط الاقتصادى فى الإسلام بخاصية الاستخلاف ، إذ المال كله لله سبحانه ، وهو خالقه وواهبه ، والإنسان مستخلف على هذه النعم بتسخيرها ، والانتفاع بها (١) ، وقد وردت النصوص الصريحة فى

(١) انظر : الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٢ ،

الجزء الخامس ، المجلد الثالث ص ٤٣ - ١٠٨ .

(٢) سورة البقرة / ٣٠ .

(٣) سورة الحديد / ١٠٧ .

(٤) سورة المؤمنون / ٨١ .

(٥) سورة هود / ٦١ .

(٦) سورة التكاثر / .

ومنع الاسراف الى زيادة معدلات الادخار ، مما يدعم عمليات التراكم الرأسمالى ، والنظام المالى الاسلامى ، فينعكس أثر ذلك فى توفير المزيد من فرص العمل ، كما أن منع الاسراف مطلوب أيضا فى العمل والانتاج وهو تطبيق سلوكى اسلامى لقواعد التشريع والاخلاق فى الاسلام ، ويؤدى الى تحسين نظام تداول الثروة والملكية فى المجتمع ، ويقوى نظام التوزيع الشخصى والوظيفى للدخل القومى ، وما ذلك كله الا رعاية لأمانة الخلافة فى استغلال نعم الله ، ومما لا شك فيه أن كافة الأنظمة الفرعية تؤثر فى نظام اشباع الحاجات ، بتوفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع ، وبالمساعدة على رفع الكفاءة فى تخصيص ونوفير حاجات المجتمع ، وتوزيعها بصورة عادلة ، ومحاربة تكس الثروة واشباع الحاجات لطبقه دون أخرى .

* نظام التكافل الاجتماعى فى الاسلام :

وهو يعنى بالتعاون بين أفراد المجتمع ، فى كافة مجالات الحياة (٦) لسد حاجاتهم ، وقضاء مصالحهم ، ويتم هذا التعاون فى ضوء الفضائل النفسىة والاعتقادية والخلقية والعبادية ، والمعاشية ، التى أتى بها القرآن الكريم ، وبينتها السنة النبويه المطهرة ، مثلما فى قوله تعالى : « انمنا المؤمنون اخوة » (٧) . « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (٨) . وجاء فى الحديث الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم « ترى المؤمنين فى توادهم وتراحهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد بالحوى والسهر » (٩) .

هذا ، وتشير آية البر فى سورة البقرة الى

الخلافة فى ما ل الله ، وكذلك يؤثر نظام الاستخلاف فى نظام اشباع الحاجات ، من حيث ادارة وترشيد الاستهلاك ، والحد من الاسراف ، والتبذير ، ومحاربة الاحتكار ، كما يتأثر نظام الاستخلاف أيضا من حيث نجاح تطبيقه فى تحقيق العدالة فى تحمل الأعباء ، وتخصيص الموارد ، والاستغلال السليم للنعم والخيرات ، وتجسيد قواعد وتوجيهات الاسلام ، فى علاقات البشر فيما بينهم وبين الله سبحانه .

* نظام اشباع الحاجات :

فقد وضع الاسلام قواعد الاستهلاك والانفاق ، والتمتع بالنعم ، اذ يقول سبحانه وتعالى : « وكلوا اشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين » (١) . « والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواما » (٢) . « وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا » (٣) . « واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » (٤) . « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (٥) .

فالاسلام يحارب الاسراف والتبذير ، والساوك الترفى والتفاخرى اذ للاسلام آداب فى تناول الطعام والشراب ، والتعاون فى مجالات اشباع الحاجات الانسانية ، والتمتع بالطيبات ، وتجدر الاشارة الى أن النظام الفرعى لاشباع الحاجات يؤثر فى كافة الانظمة الفرعية الاخرى ، ويتأثر بها ، فهو يتيح للانسان ألا يتغافل عن حاجات الفقير والمحتاج ، مما يدعم - فى صورة نفسية ومادية - نظام التكافل الاجتماعى ، ويؤدى ترشيد الاستهلاك،

(٢) الفرقان / ٦٧ .

(٤) الاسراء / ١٦ .

(١) الاعراف / ٣١ .

(٣) الاسراء / ٢٦ .

(٥) المائدة / ٢ .

(٦) د. مصطفى السباعى ، اشتراكية الاسلام ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٠) ،

الطبعة الثانية ، ص ١٠٩ وما بعدها .

(٧) الحجرات / ١٠ .

(٩) رواء البخارى فى الأدب المفرد .

(٨) المائدة / ٢ .

✽ النظام المالي ، وبيت مال المسلمين :

وهو يشمل القواعد الإسلامية المتعلقة بجوانب الادخار والاستثمار والاعمال المصرفية ، والاشراف على المؤسسات المالية ، كما يشمل بيت مال المسلمين ، وقواعد جباية الاموال ، وادارة عمليات عرض النقود والطلب عليها ، والتأثير فيها باستخدام الأدوات والسياسات المالية ، التي يقرها الاسلام ، وادارة الأسواق المالية ، ويتأثر هذا النظام بمختلف الانظمة الفرعية الأخرى ويؤثر فيها ، من خلال مساهمته في تشجيع أو تعويق مختلف الأنشطة في المجتمع .

✽ نظام العمل والانتاج :

وهو يشمل الفنون الانتاجية ، وأنظمة الانتاج ، والمبادئ الإسلامية في اتقان العمل ، وصيانة حقوق العمال ، فالاسلام يجعل للعمل وللعاملين مكانة رفيعة ، ففي الحديث الشريف ، « ان أشرف الكسب كسب الرجل من يده » (٣) ويزكي القرآن الكريم أجر العامل في قوله تعالى : « ونعم أجر العاملين » (٤) ويرتب الله سبحانه وتعالى الأكل من الرزق على المشى في الأرض ، وذلك في قوله تعالى : « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » (٥) ولا شك أن نظام العمل يتدعم أو يتداعى من خلال كفاءة الانظمة الفرعية الأخرى ، كما أنه يؤثر فيها ، من حيث توفير حد الكفاية للانسان من عمل يده ، والقيام الأمين على استغلال نعم الله ، والوفاء بمسؤوليات الخلفة ، وتحقيق التكافل الاجتماعي ، وتنمية اقتصاديات المجتمع المسلم ، وتدعيم بيت مال المسلمين والنظام المالي الاسلامي ، كما يرتبط العمل واثقانه بالتشريع والاخلاق في الاسلام ، وبنظام توزيع الدخل القومي ، وبأنظمة الملكية وتداول الثروة .

عدد من الفضائل النفسية مثل أن يؤتى الانسان المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب ، ومن الفضائل الاعتقادية الايمان بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ، والتذكير الدائم بذلك للمؤمنين وللناس جميعا ، ومن الفضائل الخلقية الصبر في البأساء والضراء ؛ وحين البأس ؛ ومن الفضائل العبادية ، اقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، ومن الفضائل المعاشية مساعدة الفقير والمحتاج وذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وتتجسد هذه الفضائل كلها في قوله تبارك وتعالى : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ، والملائكة والكتاب والنبين ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة ، والموفون بعهدهم اذا عاهدوا ، والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس ، أولئك الذين صدقوا ، وأولئك هم المتقون » (١) .

✽ نظام توزيع الدخل القومي :

وهو يبحث في تحديد عوائد عوامل الانتاج (العمل - رأس المال - الطبيعة) وفقا للقواعد الاقتصادية ، وهو ما يعرف بالتوزيع الوظيفي ، ثم التدخل لاعادة التوزيع (٢) ، وفقا للقواعد الإسلامية في التكافل الاجتماعي والملكية وتداول الثروة ، والتشريع والاخلاق ، ومجالات وفرص العمل والانتاج ، وبرعاية النظام المالي ، وبيت مال المسلمين وفقا لنظام الاستخلاف ، وبما يوفر حد الكفاية لكل فرد في المجتمع ، وبما ينيح دوافع قوية للأفراد على العمل والتعامل الاسلامي .

(١) البقرة / ١٧٧ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في : د. رفعت العوضى ، نظرية التوزيع ، مجمع البحوث الإسلامية بالازهر ،

١٩٧٢ .

(٥) الملك / ١٥ .

(٤) آل عمران / ١٣٦ .

(٣) رواه الامام أحمد .

* التشريع والأخلاق ، واعداد الموارد البشرية :

يبنى الاسلام المجتمع المسلم واقتصادياته على قواعده في العقيدة والتشريع والاخلاق ، كمدخل لاعداد الفرد والمجتمع ، وتهيئة الموارد البشرية ، فمن قواعد العقيدة التي يستند اليها النظام المتكامل للاقتصاد الاسلامي ، قوله تعالى : « ألم تر أن الله يعلم ما فى السموات وما فى الأرض ، ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ، ولا أدنى من ذلك ولا أكثر الا هو معهم اينما كانوا ، ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة (١) ، « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره » (٢) : « ان الله لا يضيع أجر المحسنين » (٣) . « ان الله لا يصلح عمل المفسدين » (٤) . « ولا يظلم ربك أحدا » (٥) . « وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون » (٦) . « نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا » (٧) .

ومن القواعد الاخلاقية التي يستند اليها النظام المتكامل لاقتصاديات المجتمع المسلم ، ما يبينه قوله تعالى : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإتقاء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، يعظكم لعلكم تذكرون » (٨) « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » (٩) « الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (١٠) . « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غنى حليم » (١١) . « للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله

لا يستطيعون ضربا فى الأرض ، يحسنهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسرون الناس الحاناً ، وما أنفقوا من خير فإن الله به عليم » (١٢) .

ومن القواعد التشريعية التي يستند اليها نظام الاقتصاد فى الاسلام ، تشريع الزكاة ومصارف (الآية ١٠٣ ، الآية ٦٠ من سورة التوبة) ، ونظام الحسبة ، فى الاسلام ، وعقوبة التعزير ، والحدود والقصاص ، والاستحسان والمصالح المرسلة فى الفقه الاسلامي ، الى جانب العديد من القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات الاسلامية (١٣) مثل : « الضرورات تبيح المحظورات » و « انصرف على الرعية منوط بالمصلحة » . « والضرورة تقدر بقدرها » « ويتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام » .

* الملكية وتداول الثروة فى الاسلام :

فالاسلام يقرر أن الكون كله ملك لله سبحانه ، وأن الانسان مستخلف فى الأرض ، على ما حباه الله من نعم ، اذ يقول تعالى : « هو أنشأكم من الأرض ، واستعمركم فيها » (١٤) ، بل ان الاسلام اذ يقرر أن العمران مراد لله سبحانه ، يجعل ذلك نوعا من العبادة ، ويقرن بين الحافز الاقتصادي والحافز العبادي ، ففي الحديث الشريف : « من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر » (١٥) ، « من أحيا أرضا ميتة فهي له » (١٦) ، كما يقر الاسلام الملكية الخاصة ويحميها من السرقة وأكل أموال الناس بالباطل ، ويضع نظاما لتداول الثروة ممثلا فى الارث والهبة والوصية

(٢) الزلزلة / ٧ ، ٨ .

(٤) يونس / ٨١ .

(٦) هود / ١١٧ .

(٨) النحل / ٩٠ .

(١٠) البقرة / ٢٦٢ .

(١٢) البقرة / ٢٧٣ .

(١٤) هود / ٦١ .

(١٦) رواء أحمد .

(١) المجادلة / ٧ .

(٣) التوبة / ١٢٠ .

(٥) الكهف / ٤٩ .

(٧) الزخرف / ٣٢ .

(٩) المشر / ٩ .

(١١) البقرة / ٢٦٣ .

(١٣) انظر هذه القواعد فى كتب أصول الفقه .

(١٥) جزء من حديث رواء الطبراني فى الاوسط .

في النمو، والصورة التكاملة للنظام الاقتصادي في الاسلام، وذلك فيما يلي :

✳ يتمثل البعد العالمي للمشكلة وتأثيره الذي ينفذ الى اقتصاديات البلاد الآخذة في النمو، في السيطرة الاقتصادية للدول المتقدمة، وتكتلها الاقتصادية على العلاقات الاقتصادية الدولية، مما يؤدي الى تدهور معدل التبادل الدولي في غير صالح اقتصاديات النمو، حيث لا يوجد تكامل بين اقتصاديات المسلمين سواء على مستوى عربي أو عالمي، وما احوج المسلمين ازاء ذلك الى توحيد صفوفهم، وتكامل مواردهم وامكانياتهم، من أجل الاستقلال الاقتصادي، وفي نظام الاستخلاف دعوة اسلامية كريمة الى جماعة المسلمين، أن يستغلوا نعم الله في أرضهم دونما النظر الى حدود صنعها الاستعمار، واعداء الاسلام، ومن ذلك قوله : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا » (١) « وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (٢) .

وتجدر الإشارة هنا الى أن النجاح في ادارة نظم الاقتصاد القومي والبيئي داخل البلاد الآخذة في النمو، وما يتضمنه ذلك من اتباع سياسات اقتصادية اسلامية حافزة على تعاون وتكامل بين اقتصاديات العالم الاسلامي، يتيح التغلب على أو التقليل من آثار التضخم العالمي، الذي يتسرب للدول الآخذة في النمو مع الواردات وأسعار الصرف، والديون الخارجية .

✳ يتمثل البعد البيئي للمشكلة في البلاد الآخذة في النمو، في التخلف الثقافي والأمية التي تحتاج هذه البلاد، وذلك ينعكس في شكل عادات وتقاليد بالية تزيد في قوة الضغوط التضخمية، وتكون بيئة معاونة لزيادة التضخم، حيث يميل الأفراد الى الميل الاكتنازية والاحتكارية والاستغلالية في خصم

(في حدود الثلث) ، وإيتاء ذوى القربى ، والبيع والشراء والتداين وكتسابة الدين ، واخراج حقوق الله ، واذ ذاك يؤثر نظام الملكية وتداول الثروة في أنظمة التكافل الاجتماعي ، وتوزيع الدخل القومي والنظام المالي وموارد بيت مال المسلمين ، ويعد العمل بنظام الملكية في الاسلام ، تطبيقا عمليا للتشريع والاخلاق ، وتقدير نتائج العمل وقيمه ، واداء لأمانة الاستخلاف على نعم الله في الأرض ، ومجال من مجالات اشباع الحاجة الى التملك وعمارة الارض ، والتمتع بنعم الله سبحانه .

٢/٢ تقدير أبعاد مشكلة التضخم لدى البلاد الآخذة في النمو في ضوء نظام الاقتصاد الاسلامي :

لقد كانت مشكلة التضخم محل بحث ودراسة ، في العديد من البلاد المتقدمة والبلاد الآخذة في النمو ، كما تباينت الآراء في تفسيرها وبيان أسبابها الا أنها أشارت الى ان للمشكلة أبعادا متعددة ، وأسبابا متباينة ، تعمل متضافرة ، على دفع القوى التضخمية ، وزيادة حدة التضخم ، ولقد بات واضحا أن تباين الرؤى ، واختلاف الآراء يرجع الى ما توافر لكل منها من أدوات اقتصادية تحليلية ، وواقع اقتصادي قائم ، اذ المشكلة تعد نتاج البنيان الاقتصادي والاجتماعي القومي الذي يكتنفها .

وإذا أمعنا النظر في نظام الاسلام في الاقتصاد ، لوجدنا أن لا يقصر النظام على مجرد العلاقات والمتغيرات والظواهر الاقتصادية فحسب ، بل يربط بينها وبين البنيان البيئي الذي يحيط بها ، ويؤثر فيها ويتأثر بها ، ولذا يمكن تقدير أبعاد مشكلة التضخم في البلاد الآخذة في النمو في ضوء نظام الاقتصاد الاسلامي ، من خلال التركيز على جانبين هما ، طبيعة البنيان الاقتصادي والبيئي للبلاد الآخذة

(١) البقرة / ٢٩ .

(٢) المائدة / ٢ .

في المبحث السابق - بجوانب الاستهلاك ومحاربة الاسراف واستبدير ، والاهتمام بالعمل وإتقانه ، ورعاية العامل وعدم تحميله ما لا يطيق ، واعطائه أجره قبل ان يجف عرقه ، كما اهتم الاسلام أيضا بجوانب الاستثمار والادخار والتباعد والتدبير ، والعدل في الحكم والشورى في الأمر ، ومسئولية ولاية الأمور تجاه مصالح الرعية .

٣/٢ معايير فعالية الحل الاسلامي للمشكلة في اقتصاديات البلاد الآخذة في النمو :

على الرغم من تعدد مناهج معايرة الفعالية ، الا أن أغلبها وأكثرها شيوعا ، يدور حول درجة النجاح في تحقيق الاهداف ، وهنا نجد أن تحديد ماهية تلك الاهداف ، يعتبر مسألة هامة في حد ذاتها ، حيث أن الاهداف المراد تحقيقها ، قد تتغير من وقت لآخر ، أو تتغير الأهمية النسبية لكل منها بمرور الزمن ، أو قد تكون في صالح إحدى طبقات المجتمع دون الأخرى ، وفيما يتعلق بتقويم فعالية أى نظام أو استراتيجية توضع لحل مشكلة التضخم في البلاد الآخذة في النمو ، فإن هذه الاهداف تتمثل - بدرجات مختلفة من الأهمية النسبية لكل منها - فيما يلي :

- التجميد النسبي لارتفاع الاسعار عبر الأجل الزمنية القصيرة ، بالقدر الذى يتيح توافر حد الكفاية لكل فرد يعيش في المجتمع ، حتى لو كان ذميا ، وذلك يعنى أن يكون ارتفاع الأسعار مخطئا ومحكوما ومدارا من قبل الحاكم وملائما للزيادة في توزيع الدخل بما يحافظ على المستوى اللائق بمعيشة الانسان في مجتمعه ، حيث أن حد الكفاية ، أمر نسبي يختلف من بلد لآخر ، لكنه ينطوى على ذلك المستوى من المعيشة الذى يجعل الفرد يحيا حياة كريمة ، وذات كفاءة اقتصادية في عمله وإنتاجه .

الغلاء ، كما أن عمليات الاتصال بين الأفراد وتناقل الاخبار ، يضخم أى ارتفاع بسيط في الاسعار ، ويفسر السياسات المالية والنفدية من قبل الدولة ، نفسيا خاطئا مشوها بعيدا عن المقصود ، مما يشكل عائقا أمام السلطات النقدية والمالية في ادارة النظم الاقتصادية القومية بكفاءة ، هذا الى جانب انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية مثل الأثرة ، والتواكل ، والمحسوبية ، والرشوة ، والكذب ، وخيانة الأمانة وخلف الوعد ، وهى أمراض تنخر في البنيان الاجتماعى ، ولها آثار اقتصادية سيئة ، وتشكل بيئة مناوئة لأى اصلاح اقتصادى مخلص .

هذا ، وللإسلام توجيهات عظيمة في تنظيم المجتمع ، وسلوكياته ، واعداد الأفراد خلقيا . فالإسلام يجعل الكذب صفة من صفات المنافقين ، ويضرب المثل في سلوك الانصار تجاه اخوانهم المهاجرين ، بأنهم « **ويؤثرون على أنفسهم ، ولو كان بهم خصاصة** » (١) ، ويوصى المسلم بجاره خيرا ، ويهتم بايتاء ذوى القربى وللإسلام نظام متكامل في التكافل الاجتماعى وفى التشريع والاخلاق ، وفى اشباع الحاجات ، وفى رعاية بيت مال المسلمين وفى الاتصالات ، اذ يقول سبحانه وتعالى : « **ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة فى الدين آمنوا لهم عذاب أليم** » (٢) ، وفى الحديث الشريف : « **لا يجد أحدكم حلاوة الايمان حتى يحب المرء لا يحبه الا لله** » (٣) فالإسلام يربط بين الجوانب المعاشية والجوانب التعبدية ، وذلك يظهر جليا فى تشريع الزكاة .

✽ يتمثل البعد الاقتصادى لمشكلة التضخم فى البلاد الآخذة فى النمو ، فى اختلالات واضحة فى قوى العمل والإنتاج ، والاستهلاك واشباع الحاجات ، وادارة النظم النقدية والمالية القومية ، ولا شك أن النظام الإسلامى فى الاقتصاد القومى اهتم - كما هو موضح

(١) الحشر / ٩ .

(٢) النور / ١٩ .

(٣) البخارى فى كتاب الأدب ، باب الحب فى الله .

الاسلام ونظمه ، دور محوري في دعم قدرتهم التفاوضية وكسب تعاون البيئة ، واستظهار سلوكيات الاسلام في الايثار والتضحية والتوكل ، والتعاون ، وحب الانسان لأخيه ، والتكافل ، ورعاية الأمانة ، واستشعار مراقبة الله ، وطاعة ولاية الامور ، وتقدير المصلحة العادة على المصلحة الخاصة عن طيب نفس .

- اعداد بنيان اقتصادي وبيئي قوى ، يتوافر معه الاستقلال والتخلص من التبعية الاقتصادية ، وزيادة معدلات نمو الدخل القومي ، واقتلاع جذور التضخم ، وتحقيق التكامل الاقتصادي الاسلامي بين موارد وامكانيات البلاد الاسلامية ، وفي ذلك قول الله تعالى : « ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة » (٣) . وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم » (٤) ، وتبين السنة النبوية المطهرة ، تفاضل المؤمن القوى عن المؤمن الضعيف عند الله سبحانه ، وان كان في كل خير .

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، من حيث التحمل بالاعباء ، والتمتع بالنعم وإزالة الآثار السلبية التي أحدثتها التضخم ، وذلك من خلال تنظيم الحاكم ، وتشجيع الرعية على تطبيق نظام التكافل الاجتماعي في الاسلام ، والالتزام بأداء حقوق المجتمع المالية كالضرائب والعشور والحراج والجزية والحمس ، ومراعاة ألا يكون التفاوت في الغنى كبيراً حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء فحسب « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » (١) ، وألا يؤدي الغنى الى الترف « واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها ، فحق عليها القول فدمرناها تدميراً » (٢) .

- أن تكون العلاقة بين ولاية الامور والرعية ، تطبيقاً عملياً لاخلاقيات الاسلام ، وتشريعاته ، فذلك أجدى لقرارات الحاكم ورؤياه في الإصلاح ، في أن تلقى قبولاً عاماً ، وتهيئة بيئية مواتية لتحكيم الاسلام ، في نفوسهم والالتزام بمنهج الاسلام في ربط الجوانب التعبدية بالمعاملات ، وهنا يمكن القول ان لسياسات الحاكم وولاية الأمور في اعمال منهج

المبحث الثالث

تجاه نموذج ديناميكي مقترح للحل

الاسلامى للمشكلة فى اقتصاديات البلاد الآخذة فى النمو

على متغيرات اقتصادية دون أخرى ، يغفل علاقة التكيف والتأثير المتبادل بين المتغيرات جميعاً بما في ذلك المتغيرات البيئية ، كما يلاحظ أن نظام الاسلام في الاقتصاد يستأثر بعدد من الأدوات الاقتصادية والاجتماعية ، لا وجود لها في الانظمة الاقتصادية الأخرى ، مثل نظام

١/٣ الاطار الفكرى للنموذج المقترح :

تنبع أهمية مثل هذا الاطار الى أن التفاويز الاقتصادية لاسباب المشكلة تتباين فيما بينها ، فثمة من يرجع المشكلة الى بعض المتغيرات الاقتصادية ، وينادى آخرون بالتركيز على متغيرات اقتصادية أخرى ، كما أن التركيز

(٣) لقمان / ٢٠ .
(٤) الأنعام / ١٦٥ .

(١) الحشر / ٧ .
(٢) الاسراء / ١٦ .

والظروف البيئية وفى الآجال الزمنية المختلفة ، فقد يتطلب الأمر مثلا فى البلاد الآخذة فى النمو ، ضرورة ترجيح بعض الأهداف قصيرة الأجل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والطبقات محدودة الدخل ، خاصة فى المراحل الأولى لحل المشكلة ، كأسلوب لازالة الآثار السلبية التى لحقت بهذه الطبقات من جراء التضخم .

— الاهتمام باستخدام وسائل نقدية ومالية ، تنبع من الطبيعة المتميزة للنظام المتكامل للاقتصاد الإسلامى ، لتحل محل سعر الفائدة ، وخصم الأوراق المالية ، فى توجيه النشاط النقدى والعمليات المالية ، لأحداث تغيرات مرغوب فيها .

والشكل رقم (٢) يبين الصورة التجريدية التى يقدمها ، نموذج النظم المقترح ، لتحليل مشكلة التضخم ، وبيان الحل الإسلامى لها ، وتجدر الإشارة الى حركية النموذج المقترح ، وهى تتمثل فى الآتى :

— يوضح النموذج أن مخرجات نظام الحل الإسلامى للمشكلة تؤثر على المدخلات الجديدة للنظام ، وكذلك فى العمليات والأنشطة المتعلقة بإدارة الأهمية النسبية للتركيب الاقتصادى والبنى للدولة ، من المنظور الإسلامى ، وعلى سبيل المثال ، فإن التهيئة البيئية للأنظمة الإسلامية ، قد تدفع أو تعوق — وفقا لكفاءة الاتصالات البيئية وفهم الرأى العام لها — جهود الحل الإسلامى للمشكلة .

— يبيح هذا النموذج مدخلا للرقابة على أنشطة الحل الإسلامى ، وقياس النتائج ، مما يعطى فرصة للمبادأة والابتكار فى التعامل مع الظواهر والمشكلات الاقتصادية والبيئية ، ويود الباحث أن ينوه الى تأثير معوقات الاتصالات على دائرة التغذية المرتدة بالمعلومات ، بل ان هذه المعوقات تنوع الى معوقات ادراكية (فهم خاطئ ، ضعف ادراك) ، أو معوقات سلوكية (سلوكيات منحرفة ، انشغال مستقبل الرسالة فى عملية الاتصال) ، أو معوقات اجتماعية (عادات بالية ، تقاليد قديمة) ، أو معوقات تنظيمية (تخطيط

التكافل الاجتماعى ، ونظام الملكية وتداول الثروة ، ونظام الاخلاق ، والتشريع ، وربط الجوانب التعبدية والاعتقادية بالجوانب المعاشية ، كما أن هناك أدوات مالية ونقدية لا مكان لها فى نظام الاقتصاد الإسلامى فى حين أن الانظمة الاقتصادية الأخرى تعتمد عليها بصورة رئيسية لأحداث تغيرات مرغوبة فى النشاط الاقتصادى ، مثل سعر الفائدة ، وعمليات خصم الأوراق المالية .

هنا ويستند الإطار الفكرى للنموذج المقترح للجوانب الآتية :

— الاعتماد على مدخل النظم فى تحليل المشكلة من المنظور الإسلامى ، وتتمثل الفائدة التحليلية للأخذ بهذا المدخل فيما يلى :

● يوضح مفهوم النظم أن ما نحصل عليه من مخرجات ، ما هو الا حصيلة التفاعل بين المدخلات والأنشطة ، أى أن النتيجة التى سوف نصل اليها أثر الأخذ بالحل الإسلامى للمشكلة ، هى نتيجة حتمية لنوعية وكفاءة المدخلات والأنشطة فى النظام ، ومن ثم فإن أى تخلف وتدهور فى أيهما يسبب تخلفا وتدهورا فيما يمكن أن نصل اليه من نتائج .

● يوضح مفهوم النظم التكامل الذاتى بين كافة المتغيرات الاقتصادية والبيئية للنظام الاقتصادى القومى ، والهوية الإسلامية فى ادارته ، اذ يرتبط كل متغير ارتباطا عضويا بغيره ، وتتوقف الكفاءة الكلية للنظام على كفاءة ادارة كل متغير على حدة ، ثم على مجموع كفاءات ادارة تلك العناصر فى تفاعلها معا ، أى أن مشكلة التضخم فى حقيقة الامر هى مشكلة الاقتصاد القومى ككل ، والبيئة التى تكتنفه .

— التركيز على ادارة الأهمية النسبية للنظم والسياسات الاقتصادية والبيئية من المنظور الإسلامى ، كأسلوب لحل المشكلة ، وهى ما يتيح الموازنة بين الأهمية النسبية للأهداف المتعددة المطلوب الوصول اليها فى حل المشكلة بالنظر الى الموقف الاقتصادى ،

ضعيف الاتصال ، اختيار غير سليم لوسيلة الاتصال (، أو ضوضاء (تشويش من أعداء النظام أو الفكرة) .

- ان الآخذ بهذا النموذج فى الحل الاسلامى للمشكلة ، يهتم بالارتباط الوثيق والتفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والبيئية المختلفة ، وذلك يفسر لنا مسارات تلك المتغيرات وانماط سلوكها ، من خلال دراسة علاقات الاعتماد والتأثير المتبادل بينها ، كما يتيح الفرصة لحركية ادارة الأهمية النسبية لهذه المتغيرات بما يتوافق مع الموقف الاقتصادى ، والتهيئة البيئية لأنظمة الاقتصاد الاسلامى ودورها فى حل المشكلة ، هذا ، ويؤدى ربط مفهوم تحليل النظم بميدان البحث فى اعداد وتشغيل العمليات والأنشطة المتعلقة بادارة الأهمية النسبية للنظم والسياسات الاقتصادية والبيئية القومية من منظور اسلامى الى ضرورة بناء نموذج معيارى يبين محددات فعالية الجهد المبذول فى مضمار حل المشكلة وهو ما يتم من خلال المتغيرين الآتين :

- درجة توافق التركيب النسبى للمهام ، والأنشطة الاقتصادية الاسلامية ، مع الطبيعة المتميزة لاقتصاديات البلاد الآخذة فى النمو ، ويمكن أن نطلق على هذا المتغير تعبير « هيكلية المهام الاقتصادية الاسلامية » .

- درجة قبول واتساق النظم البيئية ، مع الطبيعة المتميزة للأنظمة الاسلامية ، وذلك ما يحدد الهوية الاسلامية للمجتمع ، ويمكن أن نطلق على هذا المتغير تعبير « التهيئة الاسلامية للأنظمة البيئية فى المجتمع » .

- أى أن ذلك النموذج المبين لمتغيرات وفعالية المكافحة الاسلامية لمشكلة التضخم ، هو نموذج ذو بعدين ، ويمكن اظهار الدرجات المختلفة من تأثير هذين البعدين المفسرين على

المتغير التابع ، فى الشكل رقم (٣) ، مع ملاحظة أن المقصود بفعالية المكافحة الاسلامية للمشكلة ، هو درجة تحقيق مركب الأهداف (١) المطلوب انجازها بالنظر الى الموقف الاقتصادى للبلاد الآخذة فى النمو ، والبيئة التى تكتنفه .

- يدور البعد الأول للنموذج حول هيكلية المهام الاقتصادية الاسلامية ، وتتمثل أنظمتها الفرعية فى :

- نظام العمل والانتاج (قوى العرض) .

- نظام الاستهلاك واشباع الحاجات (الطلب) .

- نظام السياسات الاقتصادية الاسلامية (السياسة النقدية - السياسة المالية - سياسة الحسبة - سياسة الاستهلاك الكمالى - السياسة الاجرية) .

ويدور البعد الثانى للنموذج حول التهيئة الاسلامية للأنظمة البيئية فى المجتمع ، وتتمثل هذه الأنظمة فى :

- نظام التكافل الاجتماعى .

- نظام التشريع والأخلاق واعداد الموارد البشرية .

- نظام الاستخلاف (للقيادة والقذوة - الادارة - التحمل بالمسؤوليات - وربط الجوانب الاعتقادية والتعبدية بالأمور المعاشية) .

- نظام الملكية وتداول الثروة .

- نظام توزيع الدخل القومى .

وتجدر ملاحظة أن محددات فعالية المكافحة الاسلامية لمشكلة التضخم لا تعمل بصورة منفصلة ، بل توجد بينها علاقات اعتماد ، وتأثير متبادل ، على الجهود الاسلامية للحل .

(١) سبق بيان هذه الأهداف فى البحث ٣/٣ من هذه الدراسة .

٢/٣ انعكاسات النموذج المقترح للحل الإسلامي على اقتصاديات النمو :

يركز النموذج المقترح للحل الإسلامي لمشكلة التضخم في اقتصاديات النمو ، على المكافحة الإسلامية للتضخم من خلال تحليل المشكلة وفقا لمفهوم النظم ، وبناء استراتيجيات للمكافحة تعتمد على ادارة الاهميات النسبية للنظم الاقتصادية والبيئية من المنظور الاسلامي ، واستخدام أدوات مالية ونقدية بديلة تنبع من الطبيعة المتميزة للنظام المتكامل للاقتصاد الإسلامي ، وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (٤) .

★ ينم اعداد وتطبيق استراتيجيات العمليات الادارية والتنظيمية للاهميات النسبية للنظم الاقتصادية والبيئية ، ومن المنظور الاسلامي ، بمراعاة موقف المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية ، وبالتركيز على ادارة الأنظمة والسياسات الاقتصادية الإسلامية ، ودعم النظام المصرفي الإسلامي ، وقيم الادخار والاستثمار ، مع ترسيخ النظم الإسلامية في مجالات القدوة والقيادة ، والتكافل الاجتماعي ، والأخلاقيات والسلوك والعمل والانتاج واشباع الحاجات .

● تركز ادارة الأنظمة والسياسات الاقتصادية الإسلامية ، وهي جزء من نظام الاستخلاف في الاسلام ، على ربط الجوانب الاعتقادية والتعبدية بالجوانب المعاشية والمعاملات ، ففي مجال السياسات المالية يجب ترسيخ قيم المشاركة في أعباء الدولة بأداء العشور والخراج الجزية والفىء ، وكافة الالتزامات الضريبية ، وعدم التهرب منها ، وتبصير الرعية أنها واجب عليهم من حيث انها تؤدي مقابل خدمات تؤديها الدولة لرعاياها في مجال الدفاع والأمن والعدالة ، والخدمات العامة مثل الطرق والمستشفيات والتعليم ، وبالتالي فإن التهرب منها هو أكل « لأموال الناس بالباطل ، كما يجدر الاهتمام بادارة الموارد المالية وبيت مال المسلمين من أموال الزكاة والصدقات الاختيارية لتتيج توفير حد

الكفاية لكل فرد في المجتمع ، وفي نفس الوقت كدابة لتوفير فرصة عمل للمحتاجين بما يتلاءم مع قدراتهم الجسمية والذهنية وبما يوفر لهم مصدرا دائما لكسب القوت والسعى على الرزق ، وتشغيل الطاقات العاطلة من البشر وأدوات الانتاج ، هذا الى جانب امكانية استخدام السياسات المالية - خاصة الانفاق العام - في أحداث آثار توسعية أو انكماشية في الاقتصاد القومي ، في حدود عدم تأثر الطاقات الانتاجية والتكوين الرأسمالي وبمراعاة العدالة الاجتماعية ، أى في مجال الاتفاق غير الضروري ، وفي مجال ادارة الانفاق بالنسبة للزمن .

● يتم ادارة السياسة النقدية ، من خلال الأدوات التالية :

(أ) سياسة السوق المفتوحة لشراء وبيع الأسهم وصكوك المضاربات الإسلامية والتكافلية .

(ب) التأثير في الاحتياطي القانوني من المصرف المركزي ، بالنسبة لكافة المصارف ، ومؤسسات الاموال ، وبيوت التمويل ، (ودون اعطاء فائدة) من ١٠٠٪ - الى صفر ٪ ، باعتبار أن ذلك حق الدولة في ادارة الأنشطة النقدية لرعاية المصلحة التي هي مناط التشريع الإسلامي .

(ج) التحكم في ادارة عمليات الاصدار النقدي ، كوسيلة من وسائل أخذ ضرائب غير مباشرة من الطبقات الغنية ، ولتمويل عمليات التنمية وبمراعاة العدالة الاجتماعية ، حيث أن البلاد الآخذة في النمو تعاني بصورة مؤلمة من فنون التهرب الضريبي ، وتجنب الضريبة خاصة من الطبقات المترفة والقادرة ، بينما تستقر الضريبة على الطبقات الكادحة وذوى الدخل المحدود ، كما أن ذلك حق الدولة في رعاية المصلحة .

(د) التأثير في توقعات رجال الأعمال نحو أساليب الاستثمار ومعدلات العائد عليه وادارة التوقعات بما يشبط أو يشجع اقامة مشروعات

السلع ، خاصة وأن البلاد الآخذة في النمو تعاني من الشره الاستهلاكي ، والاستهلاك الترفي ، والمحاكاة والتقليد بشكل لا تفلح معه الا استخدام القيود في ادارة الاستهلاك ، وحتى لا تستنزف الموارد والدخل القومي بينما توجد معاناة من ضعف التكوين الرأسمالي وانخفاض المدخرات ، وفقا للقواعد الفقهية « يتحمل الضرر الأدنى لدفع الأعلى » ، « يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام » ، « التصرف على الرعية منوط بالمصلحة »

● يمارس النموذج المقترح عمله أيضا في صورة تدعيم النظام المصرفي الاسلامي ، وأنظمة القدرة والقيادة والاخلاقيات ، والعمل ، واشباع الحاجات ، وسوف ينعكس ذلك على مستوى الانتاجية القومية ، وزيادة معدلات نمو الدخل القومي ، الى جانب تنمية قطاع التجارة الخارجية ، وعمليات الصرف ، والتكامل الاقتصادي الاسلامي ، وهو ما يوفر فعالية عالية للحل الاسلامي لمشكلة التضخم في اقتصاديات النمو .

٣/٣ تحليل مجالات وامكانيات تطبيق الحل الاسلامي للمشكلة في اقتصاديات البلاد الآخذة في النمو :

تعتبر مشكلة التضخم لدى البلاد الآخذة في النمو ، نتاجا لبنينها الاقتصادي والبيئي ، ولا شك أنه على الرغم من الاختلالات الواضحة التي تعاني منها هذه البلاد ، في اقتصادها ، وفي البيئة التي تحيط به . وفي التزامها بالنظم الاسلامية ، الا أن ثمة مجالات وامكانيات طيبة ومبشرة لتطبيق الحل الاسلامي للمشكلة ، وهو ما نشير اليه فيما يلي :

● ان النزوع الى الأخذ بالمناهج والنظم الاسلامية ، بات يصادف وعيا في كثير من البلاد الآخذة في النمو ، سواء من قبل علمائها ، وحكامها أو من جهة شعوبها ، بعده

دون أخرى ، خاصة المشروعات ذات العائد الاجتماعي والمشروعات البنائية ، والمشروعات الانتاجية والتعاونية .

(هـ) توجيه السياسة الائتمانية بتغيير النسبة من الائتمان الموجهة لكل من الائتمان الممنوح لمشروعات ذات عائد سريع أو للمشروعات البنائية أو ذات العائد الطويل بما يخدم السياسة التوسعية أو الانكماشية العامة .

(و) استخدام قانون من أين لك هذا ، لأخذ العفو من المحتكرين والمستغلين وغيرهم ، مصداقا لقوله : « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین » (١) ، بما لا يؤثر في حوافز رجال الاعمال على الاستثمار ، وذلك يحدث أثرا انكماشيا ، وفي المقابل يمكن استخدام عمليات الزكاة وادارة بيت مال المسلمين لأحداث أثر توسعي .

● تتمثل سياسة الحسبة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يتعلق بحقوق الله ، وفيما يتعلق بحقوق البشر ، وفي الحقوق المشتركة (٢) ، ولا شك أنه يمكن ادارة هذه السياسة على نحو يحقق مراقبة الأسواق ، والعدالة في تسعير السلع والخدمات ، وتوفير ضروريات الحياة ، ومنع الاحتكار ، والاستغلال ، بل انه يمكن بادارة قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات والعمال ، التحكم في الأسعار والأجور السائدة ، وهذا لا ينفى ضرورة ادارية سياسية اجرية عامة بشكل يتيح كافة المهارات البشرية المطلوبة ، وتقدير الأجر العادل لنوعية ومقدار الجهد المبذول .

● تبحث سياسة تقليل الاستهلاك الترفي ، في ادارة استهلاك السلع الكمالية ، أما بتحديد الكميات والنوعيات المعروضة ، أو بزيادة الرسوم الجمركية أو رسوم الانتاج عليها ، أو تحديد المشروعات المنتجة لهذه

(١) الاعراف / ١٩٩ .

(٢) الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى . القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٥٦هـ من ٢٦٨ .

فى طريق التنمية والاستقلال الاقتصادى ،
وبدأت تدرك حقيقة تغير معدلات ونظم التبادل
الدولى والعلاقات الدولية فى غير صالحها •

● ان ثمة فرصة لحكام وولاة أمور البلاد
الآخذة فى النمو - فى ظل الأمية الثقافية
والنزعات العاطفية - لاستخدام نظريات
التفاوض والأساليب التفاوضية ، لادارة نظام
الحل الإسلامى لمشكلة التضخم ، خاصة فى
مجالات التغير السلوكى ، والتطوير التنظيمى
واستخدام نظريات الحوافز والدافعية ،
والصور الذهنية والادراكات الحسية ، والعوامل
النفسية ، ما دام ذلك يتم فى اطار أخلاقيات
ومناهج الإسلام •

● لا شك أن للدور الإيجابى للدولة فى
تطبيق مناهج الإسلام ، وادارة نظام الحل
الإسلامى للمشكلة ، تأثير محورى فى تحقيق
أقصى فعالية مرجوة للحل ، فعلى سبيل المثال
نجد أن ادارة الدولة لنظام الزكاة بصورة
تعكس مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ،
يوفر اطارا عمليا لتحقيق فعالية عالية لتشريع
الزكاة فى سد حاجات المعوزين والمحتاجين ،
بينما لو ترك ذلك ليتسم بصورة فردية
عشوائية ، فان العوائد المرجوة من وراء الركن
الثالث للبناء الإسلامى ، سوف تضعف فى
خضم الجهل بالتشريع ، والتخبط فى تطبيقه
وعدم تقديم العون لمستحقه ، واختلاط الحابل
بالبابل •

اتضح فشل الكثير من المناهج المستوردة ،
وأنها دخيلة على بيئتها (١) ، وذلك يشير الى
امكانية طيبة لتطبيق الحل الإسلامى للمشكلة •

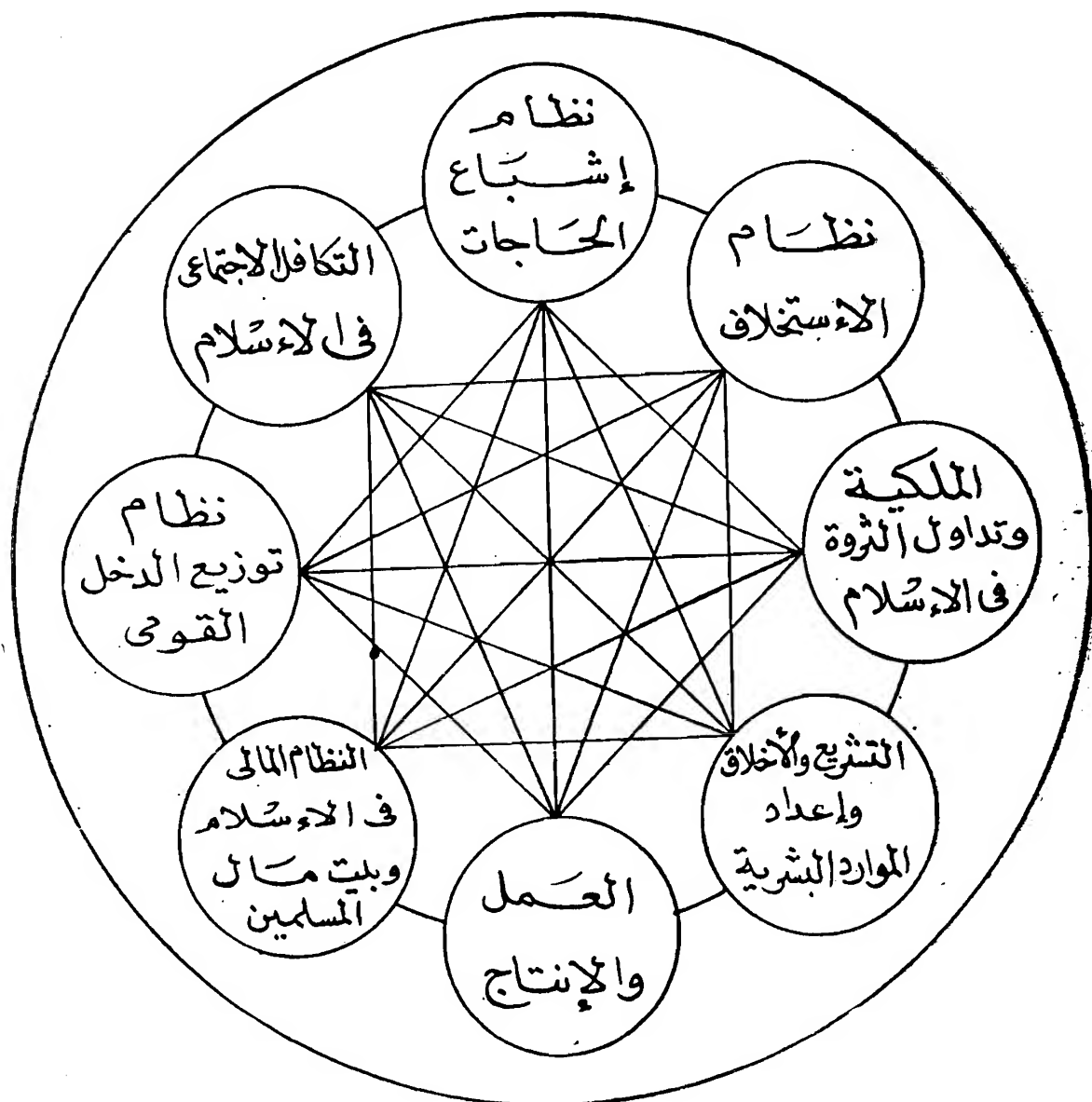
● ان الإسلام يكفل فى مناهجه ربط
الجوانب الاعتقادية والتعبدية بالجوانب
المعاشية والحياتية ، كما يكفل حد الكفاية لكل
فرد فى المجتمع ، وذلك مجال خصب لتهيئة
القبول العام للحل الإسلامى لمشكلة التضخم •

● تعاني كثير من البلاد الآخذة فى النمو
من الأمية الثقافية والدينية ، وانه ان كان
ذلك يبدو من القوى المعوقة للأخذ بالحل
الإسلامى ، الا أنه من الممكن أن تحول هذه
القوى الى قوى دافعة ، عن طريق استخدام
نظم تعليم وتثقيف اسلامية فى برامج التعليم
بمختلف مراحله ، الى جانب تدعيم وسائل
الدعوة الإسلامية للقيام بهذا الدور ، مع
استخدام أجهزة الاعلام للتأثير فى رأى
العام ، وتوعيته بمناهج الإسلام ، ودورها فى
تحقيق العدالة الاجتماعية ، والتكافل
الإسلامى ، والتمتع بنعم الله •

● على الرغم من التفرق الواضح والانعزالية
بين البلاد الإسلامية ، أثر توجيه القوى
السياسية الكبرى فى العالم لدفتى العلاقات
الدولية ، الا أن الله حباها خيرات وموارد
وامكانات طيبة ، تدعم فرصة التكامل الاقتصادى
الإسلامى ، فيما بينها ، خاصة وأن الكثير من
البلاد الآخذة فى النمو قطعت شوطا طيبا

(١) انظر : د. رفعت العوضى ، نظرية التوزيع ، القاهرة : مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، ١٩٧٢ •

د. يوسف ابراهيم ، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية فى الإسلام ، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٢ •

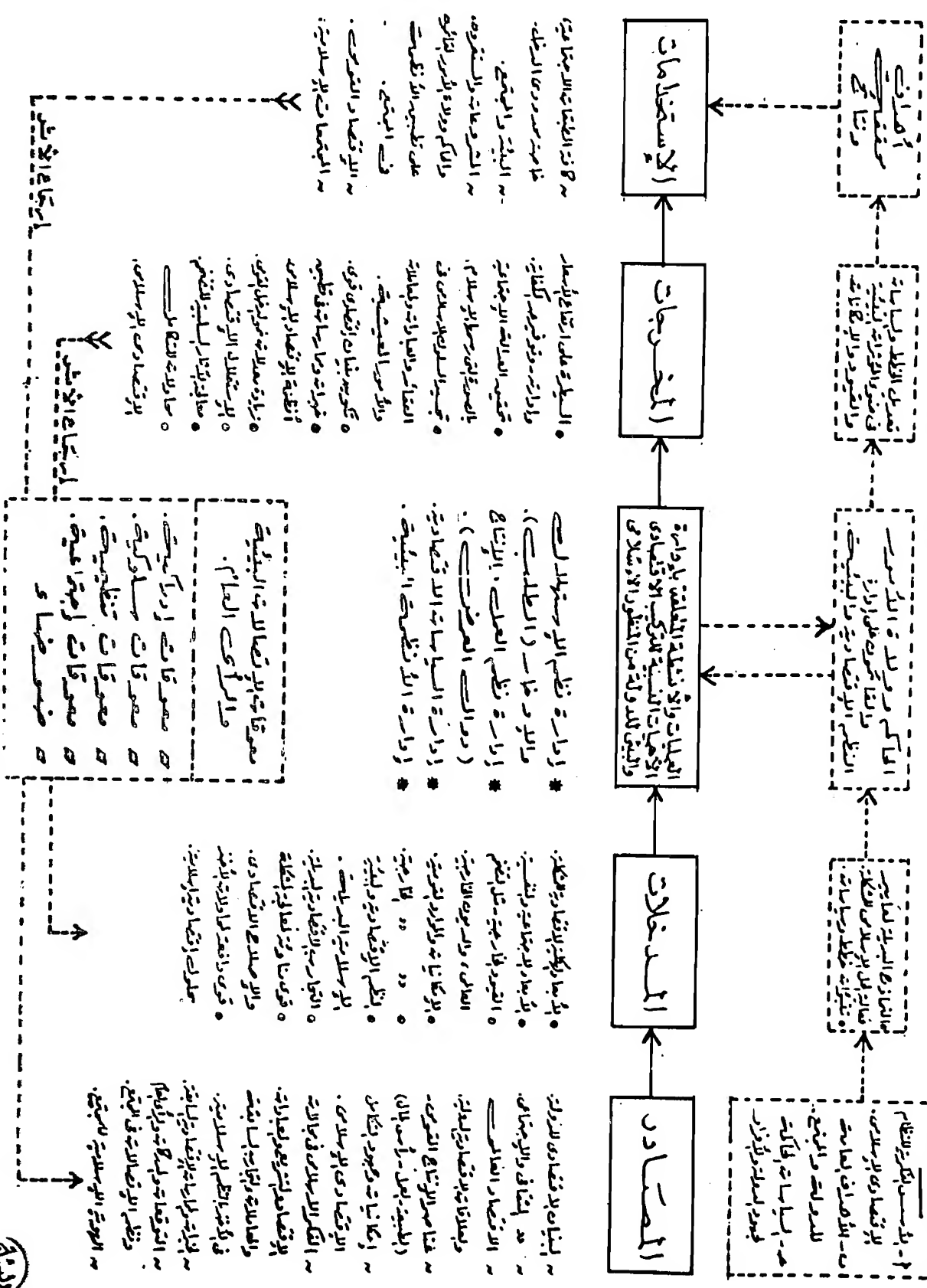


الأنظمة الفرعية للنظام المتكامل

للإقتصاد الإسلامي

الشكل رقم (١)

نموذج نظام الحبل والبرق للمحاكاة التفاعلية



مؤثرات تغير لوائح فعالية المكافأة الإسلامية

لمسألة التفاضل

<p>الترقية الإسلامية للأنظمة البيئية في المجتمع</p> <p>↑ ارتفاع</p>	<p>فرصة طيبة للمكافأة الإسلامية للمشكلة</p> <hr/> <p>✓ هيكله مرام إقتصادية إسلامية منخفضة.</p> <p>✓ تربيته إسلامية عالية للبيئة.</p>	<p>فعالية عالية للمكافأة الإسلامية للمشكلة</p> <hr/> <p>✓ هيكله مرام إقتصادية إسلامية عالية.</p> <p>✓ تربيته إسلامية عالية للبيئة.</p>
	<p>جهود إقتصادية منخفضة</p> <hr/> <p>✓ هيكله مرام إقتصادية إسلامية منخفضة.</p> <p>✓ تربيته إسلامية منخفضة للبيئة.</p>	<p>برنامج مكافأة إقتصادية إسلامية يصعب تطبيقه</p> <hr/> <p>✓ هيكله مرام إقتصادية إسلامية عالية.</p> <p>✓ تربيته إسلامية منخفضة للبيئة.</p>

← منخفض → رافع

هيكله المرام الإقتصادية الإسلامية

